

الفصل الرابع نقد الأصول التاريخية* إثبات صحتها

تمهيد في أهمية النقد ومراحله - التزييف والانتحال - أمثلة : مجموعة سليم العربي - كتابات عن سردينيا - ملحق مذكرات باي - مراسلات ماري أنطوانيت - مشكلة البراق .

عرفنا أن التاريخ يُدرس بواسطة الأصول التاريخية كالدلائل بما تشمله - في المعنى الأعم - من آثار الإنسان ومخلفاته . ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقين : طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها ، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً ، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية . أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع ، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ .

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة مثلاً تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفصيل ، وبتصويرها لنواح من روح العصر ، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر . على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني

* يجد القارئ نصلاً طيبة و نقد الأصول التاريخية و بعض المراجع مثل :

رسم ، أسد : مصطلح التاريخ . بيروت ، ١٩٣٩ . ص ١٥ - ١٢٠ .

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method

New Haven, Yale University Press, 1926. pp. 48-102.

Oman, Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33-73.

Langlois Ch. and Seignobos, Ch. . Introduction to the Study of History,

trans. by G.B. Berry. London, 1912. pp. 63-190.

بدوى، عبد الرحمن . النقد التاريخي . يتضمن ترجمة كتاب لانجلوا وسينيويوس عن الفرنسية بعنوان « المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، وكذلك يتضمن ترجمة « نقد النص » لبيول ماس ، وترجمة نصوص لكانت وديكارت وبيول فاليري في التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه ، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية ،
لعوامل الهوى والتحيز والحشية والرغبة في المنفعة ، ولعدم إمكان الإفصاح عن
خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها ، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب ،
كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

فحوادث التاريخ تُعرف إذاً بصفة أساسية عن طريق غير مباشر ، بدراسة
آثار الإنسان المتنوعة التي تُحفظ من الضياع . فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ،
ولكنه يرى ويدرس آثارها . فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء ، والحقيقة
التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف
يوجد طريق طويل معقد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء ، التي
تبعد الباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة . ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا
الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة ،
هي من أهم المراحل في طريقة البحث ، وهي عبارة عن ميدان نقد الأصول
التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتمائيل ومصنوعات مادية ملموسة ،
أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي ، لوجود علاقة واضحة بين
الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، وبين أسباب وجودها ، وارتباط ذلك بحوادث التاريخ .
ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي
سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً . وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو
تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن مَنْ دونها . وبذلك تنحصر قيمة الآثار
الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه ،
على وجه العموم ، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم . فلا ريب أن يكون
الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غراره .

وللوصول من الأصل التاريخي المكتوب إلى الحوادث ، ينبغي أن نتعقب
سلسلة العوامل التي أدت إلى كتابته . ولكي يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية
لا بد من أن يُبجى في خياله الظروف التي أحاطت بكتابت الأصل التاريخي ، منذ
أن شهد الوقائع ، وجمع معلوماته عنها ، حتى دونها في الأصل المكتوب والمائل

أمام المؤرخ . وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في نفس الحالة التي كان عليها من قبل؟ ألم يسبَل ويتآكل؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته؟ وذلك لكي يرمّمه بقدر المستطاع ، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك عدة مراحل للنقد. فالنقد الظاهري (external criticism) يتعلق بعدة أمور، مثل إثبات صحة الأصل التاريخي ، ونوع الخط والورق ، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه . أما النقد الباطني (internal criticism) فيبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي ، ويجاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب ، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه ، وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك ؟

وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه . وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً ، لأنه ليس بالأمر السهل . وقد يكون الإنسان في حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى في نفسه ، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته . وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة ، لاختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويفرّون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم — أو ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة؟ فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر ، فما بالنا بجواريح الأُمس ، والأُمس البعيد ؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص ، إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة ، ويوافق دون نقد . ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، إذا لم يُعمل النقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية ، وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقليل . وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته . ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذي يرغب في كتابة التاريخ كتابة علمية ، ينبغي عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة ، لكي يظفر

يبحث علمى مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ : والباحث فى التاريخ ، كغيره من الباحثين فى شتى فروع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمى الخالص ، الذى يستوفى شروط البحث الصحيح ، فلن يرضى بغيره بديلاً فى كل الأحوال والظروف .

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هى إثبات صحتها ، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلاً فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم . صحيح أن تزيف الأصول وثائق صار اليوم أصعب منه فى الماضى ، ولكن دوافع التزيف والذس لا تزال قائمة . كالأهواء والمطامع ، وحب الكسب ، والشهرة . والتزيف والانتحال يوجدان فى كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية .

فقد تزيّف الآثار المادية من أجل الكسب ، فى أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية فى أورشليم فى سنة ١٨٧٢ . وقد دل على وجودها سليم العرنى الذى كان يعمل فى خدمة بعض المتقبين عن الآثار فى فلسطين ، واشترى بعضها متحف برلين . ولكن البحث العلمى أثبت أن هذه الآثار مزيفة . وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب ° .

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت فى إيطاليا بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ . باعتبار أنها قد كتبت عن جزيرة سردينيا فى الفترة بين القرنين الثامن والتاسع عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة فى الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولاً وجود كتابات من هذا النوع فى سردينيا فى ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وضعت أصوله الخطية فى مكتبة كاليارى فى سردينيا . وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات . فعرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم فى برلين لدراستها . وفحص بعض العلماء الخطوط التى كتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه بما عُرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها فى أثناء تلك القرون .

فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة^(١) .

ومن هذا النوع نجد أيضاً « ملحق مذكرات باي » عمدة باريس وأول رئيس للجمعية الوطنية في حوادث الثورة الفرنسية . واسم هذا الملحق (Supplément aux Mémoires de Bailly) . ونُشر لأول مرة في سنة ١٨٠٤ على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية في باريس دون تحديد اسم واضعه . وعندما أعيد طبع مذكرات باي في سنة ١٨٢٢ ، اعتبر هذا الملحق جزءاً من تأليف باي نفسه .

ولكن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوروبي بجامعة نبراسكا في الولايات المتحدة الأمريكية . استطاع أن يكشف بالاشتراك مع بعض تلاميذه في الجامعة ، عن حقيقة هذا الملحق المنسوب إلى باي . ووجدوا بالمقارنة الدقيقة أن فقراته شديدة القرب في اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد في صحف « البوان دي جور » و « الكورييه دي بروئنس » و « الريشوليسيون دي پاري » ، التي كانت تصدر في باريس في سنة ١٧٨٩^(٢) . مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم في بعض الأحيان . لكي يتفق ذلك مع مذكرات باي الأصلية . ولو أن جامع هذا الملحق قد أشار إلى المواضيع التي استقى منها مادته ، لكان ذلك عملاً نافعاً لمن لا يستطيع الوصول إلى أعداد تلك الصحف النادرة . ولو قرأ على باي أن يُنسب إليه هذا الملحق الذي لم يكتبه . ويُعدّ هذا مثالا للانتحال . وتحذيراً للباحثين بعدم قبول المصادر التاريخية بثقة عمياء^(٣) .

والملكة ماري أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التي دُست عليها رسائل لم تكتبها . ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوي على الصحيح والمزيف منها . ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً للتمييز بين الصحيح وبين المزيف من تلك الرسائل . ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل في باريس في سنة ١٨٥٨ ،

Fling: op. cit. p. 52.

(١)

Le Point du jour; Courrier de Provence; Les Révolutions de Paris

(٢)

Fling: op. cit. pp 52-56.

(٣)

وتحتوى على رسالة لم يسبق نشرها ، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، تبين أن ماري أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغي أن يتبعها لويس السادس عشر هي الانضمام إلى الشعب . فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة ؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة . وبالدراسة المقارنة وُجد أن ماري أنطوانيت كانت ذات ميول ضد الشعب الفرنسي . وهذا مما حدا بالباحثين إلى الشك في صحة هذه الرسالة ، واستبعاد صدورها عن ماري أنطوانيت . إلا أنه من الجائز أن ماري أنطوانيت كان لها هذا الرأي المخالف لما عُرف عنها بعامة ، إنقاذاً لموقف الملكية في فرنسا في تلك الظروف العصيبة . وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأى قاطع في صحة بعض الأصول التاريخية التي تقع تحت يده (١) ، وما عليه سوى أن يجتهد بقدر المستطاع ، ثم يُفصح عن نتيجة اجتهاده .

وأخيراً نعرض في هذا الصدد لمثال درسه الدكتور أسد رستم الأستاذ الأسبق للتاريخ الحديث في جامعة بيروت الأمريكية ، والأستاذ الأسبق بالجامعة اللبنانية الوطنية في بيروت ، وذلك أنه عندما أثيرت مشكلة البراق بين المسلمين واليهود ، وقدمت اللجنة الدولية لدراساتها وإظهار الحقيقة في شأنها ، ظهرت وثيقة في مصلحة المسلمين . ولكن بعض المعارضين جاهرُوا بشكهم في صحة هذه الوثيقة . فعرضت على الدكتور أسد رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية .

ووجد الدكتور أسد رستم أن هذه الوثيقة عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف باشا حاكمدار بر الشام (٢) ، في عهد الإدارة المصرية ، إلى السيد أحمد أغا دزدار (٣) متسلم القدس (٤) ، بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٥٦ هـ . (٢٧ أيار سنة ١٨٤٠) ، يُخبره فيها بصدور إرادة شريفة خلدوية من محمد علي باشا ، بمنع اليهود من تبليط البراق ، مع إعطائهم حق الزيارة

Fling: op. cit. pp. 57-59.

(١)

(٢) أي حاكم الشام من قبل والى مصر .

(٣) دزدار من أصل فارسي استعمل في التركية بمعنى قائد قلعة . ولعل أحمد أغا دزدار يرجع إلى أسرة حكمت القلاع .

(٤) متسلم أي ملتزم الأموال والمشرف على الأمن وقواعد الضبط والربط .

على « الوجه القديم » * .

وفحص الدكتور أسد رسم هذه الوثيقة بوسائل النقد الظاهري ، وبوسائل النقد الباطني - التي سندرسها في فصل تال - فوجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق صكوكي قديم ، ويدل تركيبه الكيميائي وأليافه ودمغته المائية على أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية في مصر والشام في ذلك العهد . وظهر أن المداد الذي دُوِّنت به هو مداد استانبولي ، وأثبت التحليل الكيميائي والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكربون التجاري والصمغ والماء ، وأثبت المجهر أيضاً ، من أثر القلم على الورق ، أنها كُتبت بقلم قصبي ، مما كان شائع الاستعمال في ذلك العصر ، وكان الخط هو الخط السائد في دواوين مصر والشام في ذلك الزمن .

ووجد الدكتور أسد رسم أن فاتحة الرسالة : « افتخار الأماجد الكرام ذوى الاحترام » ، وخاتمتها : « لكى بوصوله تُبادروا لإجراء العمل بمقتضاها... » تتفقان مع أسلوب الكتابة الديوانية في عهد محمد علي . ووجد أيضاً أن هذه الرسالة تُهمل التحية وتنتقل فجأة من العنوان إلى الغرض المقصود ، وفي هذا دليل آخر على صحتها ، لأن الحكام والولاة في الشام قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدى التمسك بذكر التحية في مراسلاتهم الرسمية إلى متسلمى المدن وموظفى الحكومة . وكذلك وجد أن عدم مراعاة اللغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية ، مما كان شائعاً بعامه في مصر والشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يقدم له دليلاً آخر يؤيد رأيه في صحة هذه الوثيقة .

ثم تدرّع الدكتور أسد رسم بأدلة أخرى . فتأكد من محفوظات (عابدين) أن محمد شريف باشا كان حاكماً عاماً على الشام من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . إلى أواخر سنة ١٣٥٦ هـ . وعرف من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن أحمد أغا دَرْدَار كان قائماً بأعمال المتسلمية في القدس في ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . وتثبت أيضاً من أن محمد شريف باشا كان صاحب السيطرة على جميع حكام المقاطعات في الشام ، ومن بينهم متسلم القدس أحمد أغا دزدار ، ومن أنه كان

* نص هذه الوثيقة موجود في كتاب الدكتور أسد رسم عن مصطلح التاريخ (المصدر

يتلقى الأوامر من محمد علي باشا وإبراهيم باشا ، لكي يبلغها إلى الجهات المختصة .

ووجد الدكتور أسد رسماً أيضاً أن محتويات هذه الوثيقة تتفق مع المعلومات المعروفة عن علاقة اليهود بالبراق ، وموقف المسلمين منهم ، من ناحية إباحة زيارته لليهود ، وتساهل حكومة محمد علي ، الذي جعلهم يتطلعون للحصول على الإذن بتبليط البراق . ووافق ذلك اعتقاد فريق من اليهود في ذلك الوقت - على غير حقيقة - بمجيء المسيح المنتظر ، بناء على تفسيرهم لما ورد في الإصحاح الثامن من سفر النبي دانيال ، وما ورد في غيره ، وما ارتبط بذلك من اعتقاد اليهود في ضرورة تعمیر المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل القديم (١) .

وانتهى بحث الدكتور أسد رسماً بإثبات صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية ، من ناحية الورق والحبر وقلم الكتابة ، وعادات المراسلة والأسلوب واللغة ، ومن ناحية شخصي المرسل والمرسل إليه ، وتاريخ ومكان الكتابة ، ومن ناحية اتفاق مضمونها مع الظروف التاريخية . وبذلك دحض الادعاء القائل بأن الإدارة المصرية في ذلك العهد قد أذنت لليهود بتبليط البراق وتعمير القدس (٢) .

وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التاريخية . والطريقة التي ينبغي أن تتبع في إثبات صحتها وأصالتها وخلوها من الدس والتزوير والانتحال . وبذلك تتضح الصعوبات التي يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلب عليها . وبغير ذلك لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التاريخ ، لأنه إذا نبى أبحاثه على أصول مزورة منتحلة . خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة ، ومخالفة للواقع التاريخي .

(١) رسَم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ٢٤ - ٢٥ .

الكتاب المقدس : دانيال : ٨ : ١٣ .

(٢) رسَم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ١٦ - ٢٧ .